خصائص الكتابة العربية
في ضوء الرسم القرآني عند ابن البناء المراكشي

د. نور الدين دنياجي(*)

تقديم

لقد تعددت البحوث في أصول الحرف العربيّ واختلفت مقاصد الباحثين ومرجعياتهم، وهكذا اتجهت بعض المباحث حول الحرف العربي وجهة تاريخية كالمقدمة التي كتبها ابن النديم في الفهرست. واتجه بعضها إلى بحث العلاقة الصوتية والدلالة الصرفية كما فعل ابن جني. وحاولت أخرى استخلاص الأبعاد الرمزية والإشارية في الحرف وعلاقاته بالعوالم الروحانية أو المادية كما فعل ابن عربي والبوني وغيرهما.

ولعل أهم المحاولات في بحث الخط العربي وبحث خصوصياته الدلالية والوظيفية - بشكل يستوجب إعادة النظر في الأصول التاريخية وفي الأهداف الوظيفية والدلالية للحرف العربي - نجدها ظاهرة وضامرة في الآن نفسه عند ابن البناء المراكشي في كتابه "عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل"، لا سيما وأن هذا الرجل حاول الخوض، من خلال هذا الكتاب، في موضوع شائك في تركيبه وخطير في نتائجه ألا وهو رسم القرآن وتدوينه، هذا التدوين الذي كان

(*) جامعة الحسن الثاني - كلية الآداب بنمسيك – المغرب.

فارقا بين مرحلتين من وجود الخط العربيّ وبدايات توظيفه الحقيقية من أجل تشكيل وتخليد نصوص أعظم كتاب عند العرب والمسلمين. وإننا لنرى أن طرح مثل هذا الموضوع من شأنه أن يقارب بعض الآفاق التي يمكن أن تغني البحث في الكتابة بالحرف العربيّ.

1. قيمة مباحث الرسم القرآنيّ

تعتبر مباحث الرسم القرآنيّ من بين القضايا التي عالجها علم القراءات، بل اعتبرت مباحث فن الرسم من المباحث الأساسية في علم القراءات. وفن الرسم هو علم أوضاع حروف القرآن في المصحف ورسومه الخاصّة، لأن "فيه حروفًا كثيرة وقع رسمها على غير المعروف من قياس الخط، كزيادة الياء (بأييد) وزيادة الألف في (لا أذبحنه)، و(لا أوضعوا) أو الواو في (جزاؤ الظالمين)، وحذف الألفات في مواضع دون أخرى، وما رسم فيه من التاءات ممدودًا، والأصل فيه مربوط، على شكل الهاء وغير ذلك"[1].

وتظهر قيمة فن الرسم في كون هذه الأوضاع مخالفة لأوضاع الخط وقوانينه التي اصطلح عليها، "ولهذا احتيج إلى حصرها، فكتب الناس فيها أيضًا عند كتبهم في العلوم.وانتهت بالمغرب إلى أبي عمرو الداني فكتب فيها كتبًا من أشهرها المقنع، وأخذ به الناس وعولوا عليه، ونظمه أبو القاسم الشاطبي في قصيدته المشهورة على روي الراء، وولع الناس بحفظها، ثم كثر الخلاف في الرسم، في كلمات وحروف أخرى، ذكرها أبو داود سليمان بن نجاح من موالي مجاهد في كتبه وهو من تلاميذ أبي عمرو الداني"[2].

ويذكر ابن خلدون أن الخلاف حول هذه الأوضاع زاد إلى أن ألّف الخراز أرجوزته التي "زاد فيها على المقنع خلافًا كثيرًا، وعزاه لمن قبله، واشتهرت

(1) ابن خلدون، ص 347 .

(2) المرجع نفسه، ص 347-348.

بالمغرب واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو والشاطبي في الرسم"[3].

ورغم أن المعنى اللغوي لمادة (رسم) يدل على الأثر وعلى الكتابة[4]، فإن هذه المادة أصبحت علامة على الأوضاع التي خالفت فيها بعض كلمات القرآن قوانين الخط العربيّ العام، فهذه الأوضاع في المعنى اللغوي رسوم باقية، أثرها ظاهر وكأنه من قولهم "رَسَمت الناقة ترسِم رَسِيمًا: أثّرت في الأرض من شدة وطئها"[5]، أو من قولهم "ثوب مرسم بالتشديد: مخطّط"[6] ومنه قولهم في من "يرسم بالقلم أشكالا أو خطوطًا أو صورًا رسامًا ولم يسموه خطّاطًا"[7] .

وإذا كانت قيمة الدراسات حول نقط المصحف لها "فائدة في دراسة اللغة العربية ونحوها وكتابتها"[8]، كما أنها تكشف "بعض النواحي التي كان يحوطها الغموض في مسألة نشأة الكتابة العربية والنحو العربيّ"[9]، فإن قيمة الدراسات حول الرسم تعتبر أخطر لما لها من آثار في دراسة تاريخ العربية، وتاريخ كتابتها ونحوها ومناهج وقوانين الخط العربيّ، ونظرة النحويين واللغويين إلى أوضاع الرسم القرآنيّ. الشيء الذي يمكن من إغناء الدرس والبحث في اللّغة والنحو وسبل إصلاح وتطوير الخط العربيّ.

ولعلّ المزاوجة في الدراسة بين رسم المصحف أو الرسم العثمانيّ وبين الرسم القياسي قد يؤدي إلى نتائج مهمة، لا سيما وأننا نجد محاولة ابن البناء

(3) نفسه، ص. 348.
(4) ابن منظور، مادة (رسم).
(5) المرجع نفسه.
(6) نفسه.
(7) المعجم الوسيط مادة (رسم).
(8) عزة حسن (1986)، ص. 21.
(9) المرجع نفسه، ص. 15.

المراكشي في كتابه "عنوان الدليل" قد تجاوزت الوصف والاستعراض، كما هو الشأن في الكتب والرسائل التي سبقته[10] إلى التعليل. فقد أشار ابن البناء الذي "ينتمي إلى صف العلماء القائلين بوجوب اتباع رسم المصحف العثماني، لأن الاختلاف بين رسم المصحف والرسم القياسي ليس وليد اتفاق ومصادقة، بل هو نتيجة تحقق ودراية، فكان ذلك سببًا للبحث والتدبر سعيًا للكشف عن العلل الكامنة وراء ذلك الرسم"[11].

ويمكن أن نشير أيضًا إلى قيمة بحوث الرسم في كونها قد تلقي أضواء على الدراسات الصوتية، إذ إن هذه الأوضاع الخاصة في خط المصحف العثمانيّ لها أوضاع صوتية خاصّة بها لأن الخط تابع للقراءة، إلا أن هذا يحتاج إلى المزيد من البحث والتدقيق. ويمكن أن نقيس ظاهرة الدلالة في الرسم على ظاهرة الدلالة الصوتية عند ابن جني، حيث لاحظ أنها إما ذات دلالة صوتية مطردة وإما ذات دلالة صوتية غير مطردة[12].

2. تعدد مقاصد البحث في أصول "الحرف" العربيّ

وأما البحث في أصول "الحرف" العربيّ فإنه تعدّد وتنوّع بتعدّد الدارسين واختلاف مقاصدهم ومرجعياتهم، وهكذا نجد أن "الحرف" العربيّ قد عُولج في مباحث، منها ما اتجه وجهة تاريخية كالمقدمة التي كتبها ابن النديم في الفهرست، حول نشأة الكتابة العربية وتدوين المصاحف وأشكالها والأقلام العربية والقلم السريانيّ والقلم الفارسيّ والقلم العبرانيّ والقلم الروميّ وغيرها من الأقلام[13]. ومنها ما ذهب وجهة أخرى فحاول أن يستخلص بعض الأبعاد

(10) هند شلبي، (1990)، ص. 13.
(11) المرجع نفسه، ص. 15.
(12) عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، (1982)، ص،21.
(13) ابن النديم. (1978)، ص. 6-31.

الرمزية والإشارية في الحرف ليحاول التحكم في العوالم الروحانية أو المادية كمباحث علم السيمياء[14] والأوفاق وعلم الطلسم[15] وغيرها.

وقد اهتم ابن البناء بهذا الجانب الأخير وألّف فيه: رسالة في طبائع الحرف"[16] ولعله استفاد من هذا الجانب في صياغة كتابه "عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل"[17]. ومن الدراسات الحديثة نجد – مثلا – بحث الأستاذ أحمد العلوي بعنوان "رواية الحرف والعدد العربيين"[18]، حاول فيه أن يربط بين الدلالات الإشارية للحرف والعدد ومستويات الوجود والتماثل بينهما، كمحاولة لفهم أبعاد جديدة في اللّغة العربية وفي اللسانيات بشكل عام. ويمكن أن نحدد من الناحية اللغوية – عمومًا – ثلاثة مستويات من الأبحاث عالجت الحرف العربيّ:

أ- **الخط**: كأرجوزة عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد الوزير[19] (560ه)، ومؤلَّف أبي الفتح عثمان بن عيسى البلطي (599 ه) "أشكال الخط"[20].

ورغم أننا لا نجد للمغاربة مؤلفات في هذا الباب، فإنهم على مستوى التطبيق كانوا متفوقين. وقد ذكر ابن خلدون أن "أهل المغرب أقوم على رسم القرآن وحفظه من سواهم"[21].

(14) "قال أبو الخير: هذا علم شريف يتوصل بالمداومة عليها على شرائط معينة وخاصة إلى ما يناسب تلك الحروف أو الأسماء من الخواص الموضوعة"، حاجي خليفة 413/1.

(15) انظرأحمدالبوني. وانظر حاجي خليفة (1641/2-1642) وابن عربي : حيث ذكر بعض ما تحتويه الحروف من الخواص والعلوم.

(16) ابن القاضي، 141/1، ورضا كحالة، 241/1.

(17) لابن البناء مؤلفات عديدة في هذا الباب، انظر عبد الله كنون، ص 11.

(18) أحمد العلوي (1998)، ص44-51، وانظر كذلك محمد بلاجي (1996).

(19) حاجي خليفة، 63/1.

(20) المرجع نفسه، 105/1.

(21) ابن خلدون، ص. 432.

ب - **المخارج والصفات**: كأرجوزة محمد ابن حرب النحوي الحلبي (-581 هـ) في مخارج الحرف[22]. وقد ألّف المغاربة في هذا الباب مؤلفات هي في الغالب عبارة عن منظومات، نذكر منها مخارج الحروف وصفاتها للإمام الصفار[23]، وقد وضع هذا الشيخ – أيضًا - رسالة في كيفيات تحسين النطق بالحروف فيما هو داخل في تجويد القرآن، وسمّاها "الجمان النضيد في معرفة الإتقان والتجويد". وألف كذلك تأليفا في"مخارج الحروف وصفاتها"[24]. ولابن بري رجز في مخارج الحروف، وقد ذكر بروكلمان أن منه نسخة موجودة في برلين رقم 548[25]، وهذا الرجز ذيل به ابن بري منظومته "الدرر في القراءات". ولعلّ له منظومة أخرى هي التي شرحها الخراز تحت عنوان "المقصد في شرح نظم ابن بري في أصوات القرآن". وهذا النظم مخطوط ببرلين رقم 1775 ودار الكتب الوطنية بتونس رقم 277.

ج- **الرسم**: وقد عولجت فيه مباحث تتصل بالنقط[26] ككتاب أبي عمرو الداني "المحكم في نقط المصاحف"، وكتابه "الاقتصاد في رسم المصحف"، وكتابه "المقنع في رسم المصحف" الذي ذكر فيه "ما سمعه من مشايخه من مرسوم خط الأمصار متفقا عليه ومختلفا فيه هو في معرفة رسوم المصاحف مع بيان القول في كيفية نقطه وأحكام ضبطه على وجه الإيجار والاختصار"[27].

---

(22) حاجي خليفة ، 69/1.

(23) ابن غازي (1970)، ص. 100.

(24) المرجع نفسه.

(25) بروكلمان، (1985)، ج.7، ص. 463.

(26) والحاجة إلى النقط لازمة وهي كما جاءت في كتاب تلخيص المتشابه في الرسم"إنما يشكل ما يشكل، ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال"، ابن بري ، ص. 3.

(27) ابن عازي (1970)، ص. 44.

3. مؤلَّفات المغاربة في الرسم

وقد ألّف المغاربة أيضا في هذا الجانب، نذكر من ذلك: تأليف أبي وكيل ميمون "المورد الروي في نقط المصحف العلي"، وتأليف ميمون مساعد "الدرة الجلية"، وهي :

أرجوزة في نقط المصاحف[28]. وشرح الشوشاوي السملالي "مورد الظمآن"[29]. وشرح الجاديري ضبط القيسي[30]، وألّف المكناسي رسالة في رسم القرآن[31].

وإذا كان كتاب "المحكم في نقط المصاحف" من أهم ما حفظه لنا التاريخ من مؤلفات العلماء الكبار"[32]، فإن نظم الخراز لهذا الكتاب وشرح التنسي لهذا النظم أصبحا عمدة" كل الذين كتبوا في علم النقط وضبط القرآن"[33]. وقد كان الخراز إمامًا في الضبط عارفًا بعلله وأصوله[34] ألف "مورد الظمآن في رسم القرآن"، و"عمدة البيان في الرسم"، وهي أرجوزة ذيل بها الخراز الأرجوزة الأولى. وسوف نركز من هذه المؤلّفات على نموذجين اثنين: الأول: "مورد الظمآن" للخراز، وهو أرجوزة حوت، حسب ما ذكر ابن خلدون، جميع المؤلفات قبلها، وأصبح الاهتمام في المغرب والأندلس مقتصرًا عليها[35].

---

(28) بروكلمان (1980)، 415/7.

(29) المرجع نفسه.

(30) وهو عبد الرحمن بن علي بن طالب عافيته المعروف بالقيسي قاضي الجماعة بمراكش،الزركلي (1980)، 104/8.

(31) الزركلي (1980)، 68/6.

(32) علال الفاسي (1985)، ص. 20.

(33) المرجع نفسه، ص. 21.

(34) الكتاني ، 114/2، 172/1 و355 و357.

(35) ابن خلدون ، ص. 348.

الثاني: "عنوان الدليل" لابن البناء، وهذا المؤلف يعتبر بحثًا مغربيًا فريدًا في هذا الباب، لكونه تجاوز الوصف إلى التحليل ولهذا خالف ما قبله من مؤلّفات. ولهذا أيضا أصبح من جاء بعده عالة عليه في هذا الباب[36]. لقد جاء تأليف الخراز مورد الظمآن جامعًا لأصول هذين العلمين. ويظهر ذلك من خلال:

1.3. انتشار المنظومة وذيوعها الواسع

حتى إن ابن خلدون قال فيها عند حديثه عن الرسم القرآني وشيوع الخلاف فيه: "فلما جاءت هذه مخالفة لأوضاع الخط وقانونه احتيج إلى حصرها. فكتب الناس فيها أيضا وانتهت بالمغرب إلى أبي عمرو الداني فكتب فيها كتبا أشهرها المقنع وأخذ بهذا الناس وعولوا عليه، ونظمه أبو القاسم الشاطبي في قصيدته المشهورة على روي الراء، وولع الناس بحفظها، ثم كثر الخلاف في الرسم في كلمات وحروف أخرى ذكرها أبو داود سليمان بن نجاح من موالي مجاهد في كتبه، وهو من تلاميذ أبي عمرو الداني ثم نقل بعده خلاف آخر فنظم الخراز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة أخرى زاد فيها على المقنع خلافا كثيرا، وعزاه لمن قبله، واشتهرت بالمغرب واقتصر الناس على حفظها وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو الشاطبي في الرسم"[37].

2.3. تخصيصها بشروح مهمة داخل المغرب وخارجه في عصر المؤلف وبعده

حتى إننا لا يمكن أن نقف على جميع الشروح التي عالجت هذه الأرجوزة، وسنذكر منها للاستئناس:

– الطراز في شرح ضبط "الخراز"، للتينسي التلمساني محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (–899هـ) شرح فيه الأرجوزة المنظومة في الضبط التي جعلها المؤلف

(36) انظر هند شلبي (1990)، ص. 348.

(37) ابن خلدون ، ص. 348.

ذيلا على رسم الخط[38]، وقد وضع عليه أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس الحسني المنجرة (–1179هـ)، حواشي سمّاها "حواشي" على شرح التسني المسمّى بالطراز في شرح ضبط الخراز المعروف بمورد الظمآن في رسم القرآن[39]. كما وضع حواشي على شرح عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري (–1043 هـ)، المسمّى "فتح المنان على مورد الظمآن"[40]. وقد حاول أبو زيد عبد الرحمان ابن القاضي (999 هـ –1082 هـ) وضع "رسالة على ما أغفله الخراز في مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل والبرهان"، ولكنه لم يتوافق في ذلك، لإحاطة نظم الخراز بأهم قضايا الرسم والضبط[41].

وعمومًا، فإن هذه الشروح التي اهتمت بمنظومة الخراز: مورد الظمآن. "تراوحت بين تكثير النقول والتعاليل والأبحاث والإعراب وبين الاختصار الشديد "[42]، حسب ما ذكر إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي في شرحه لأرجوزة الخراز والذي سمّاه "دليل الحيران على الظمآن". لقد جمع الخراز في نظمه زبدة بحوثه واهتمامه بعلم القراءات والرسم تصنيفا، إذ ألف في هذا الباب شرحا على منظومة ابن بري "الدرر اللوامع"، وشرحًا على العقيلة وشرحًا على الحصرية. وقد افتتح أرجوزته[43] بالإشارة إلى تاريخ الرسم القرآنيّ واعتباره أمرًا توقيفيًا، يقول[44] :

وبعد فاعلم أن أصل الرسم ثبت عن ذوي النهى والعلم
جمعه في الصحف الصديق كما أشار عمر الفاروق
وذاك حين قتلوا مسيلمة وانقلبت جيوشه منهزمه

(38) انظر التينسي التلمساني.
(39) انظر أبوزيد المنجرة.
(40) انظر ابن عاشر .
(41) انظر ابن القاضي أبوزيد المنجرة .
(42) انظر أحمد الماغرني أبوزيد المنجرة .
(43) انظر ابن بري .
(44) ابن بري، ورقة 50، ص. 1.

وبعـــده جـــرده الإمـــــام في مـــصحف ليقتـــدي الأنـــام
ولا يكـــون بعـــده اضـــطراب وكـــان فـــيما قـــد رأى صـــواب
فينبغـــي لأجـــل ذا أن نقتفـــي مرســـوم مـــا أصـــله في المـــصحف
ونفـــتـــدي بفعلـــه ومـــا راءا في جعـــلـــه لمن يخـــط ملـــجئـــا

وبعد أن يشير إلى تعدد الكتابات حول الرسم – كالمقنع والعقيلة – وإلى محاولته استيعاب ما سبقه، يبسط خطته ومنهجه في العرض، إذ يقول[45] :

فجئـــت في ذاك بهـــذا الرجـــز لخـــصت مـــنهن بلفـــظ مـــوجز
وفـــق قـــــراءة أبي رؤيـــم المـــــدني ابـــــن أبي نعيـــــم
حـــسبما اشـــتهر في البـــلاد بمغـــرب لحـــاضر وبـــادي
جعلتـــه مفـــصلا مبـــــوبا فجـــاء مـــع تحـــصيله مقـــربا
وحذفـــه جئـــت بـــه مـــرتبا لأن يكـــون البحـــث فيـــه اقربـــا
وفى الـــذي كـــرر منـــه أكتفـــي بـــذكرما جـــاء أولا مـــن أحـــرف
منوعـــا يكـــون أو متحـــــدا وغـــير ذا جئـــت بـــه مقيـــدا
وكـــل مـــا قـــد ذكـــروه أذكـــر مـــن اتفـــاق أو خـــلاف آثـــروا
والحكـــم مطلقـــا بـــه إليهـــم أشـــير في أحكـــام مـــا قـــد رســـموا
وكـــل مـــا جـــاء بلفـــظ عـــنهما فـــابن نجـــاح مـــع دان رسمـــا
وأذكـــر التـــي بهـــن انفـــردا لـــدى العقيلـــة عـــلى مـــا وردا
وكـــل مـــا لواحـــد نـــسبت فغـــيره ســـكت إن ســـكت
وإن أتـــى بعكـــسه ذكرتـــه عـــلى الـــذي مـــن نـــصه وجدتـــه[46]

(45) ابن بري ، ورقة 53، ص. 2.

(46) ومن أمثلة إضافاته وتنبيهاته.ما أشار إليه في حذف الألف من كلمة "الشياطين":

والحذف عنهم في المساكين أتى والخلف في ثاني العقود ثبتا
وَحـــذف ادّارأْتُـــم رهَـــانُ حَيثُ يخَادعُونَ وَالشيـطَان
كَذاَ الْشَياطينُ بمقنـع أُثـــــر في سالم الجمع وفي ذاك نظر

"أخبر عن أبي عمرو الداني بحذف ألف الشياطين وأنه ذكر في المقنع مع جموع السلامة عند تمثيلية للجمع السالم ونصف"، وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير = =

لأجـل مـا خـص مـن البيـان سميتـــه بمـــــورد الظمـــآن
ملتمســـا في كـــل مـا أروم عـــون الإلـــه فـهـــو الكريـــم

وعند انتهائه من الكلام في "رسم الخط" انتقل إلى الحديث عن فن الضبط[47] :

هـذا تمـام نظـم رسـم الخـط وهـــا أنـــا أتبعـــه بالـــضبـط
لكي يكـــن جامعـــا مفيـدا على الـــذي ألفيـتـــه معهـــودا

وإذا كان نظم الخراز متميزا، عن غيره من المصنفات، في باب الرسم والضبط، بجملة خصائص أجملناها في تضمنه لأغلب ما سبقه في هذا العلم وفي الزيادة عليه وفي الاختصار والتبسيط، ومن ثم كان نظمه نافعًا في بابه للعالِـم وللمبتدئ، فإن مؤلّف "ابن البناء" عنوان الدليل في مرسوم التنزيل يعتبر بلا منازع تصورا مغربيا في مجال الرسم. وذلك أنه يلقي إيضاحات جديدة في أبواب متعددة، كإعجاز القرآن والمعجم، والنحو والصرف وتاريخ الخط العربي.

لقد عمل "الخراز" في منظومته على حصر الخلاف في القراءات والرسم، حتى تتم الإحاطة به جملة، ويتم الوقوف أمام زيادة الخلاف فيه، بينما حاول "ابن البناء" أن ينطلق من الخلفية أو المرجعية التي انطلق منها الصحابة، في

= = الدور في المذكر والمؤنث جميعا والمذكر، نحو العالمين والصادقين والصابرين والفاسقين والمنافقين والكافرين والشياطين، "ثم عطف عليها أمثلة أخرى.قال الناظم "وفي ذاك نظر" في أخر الحذف في الشياطين من عده له مع جموع السلامة نظر أي تأمل إذ هو جمع تكسير لا جمع سلامة فيلزم أن لا يدل في قاعدة الجمع السالم تسامحا أو غفلة، ويحتمل أن لا يكون عنده محذوفا ولكن ذكر في إعداد الجموع السالمة سهوا، فلما رأى الناظم كلام أبي عمرو محتملا فرق النقل عن الشيخين في لفظ الشياطين فنقل فيما تقدم حذفه عن أبي داود، ثم ذكر هنا مأخذ حذفه من كلام أبي عمرو في المقنع ثم أعقبه بقوله وفيه نظر، واسم الإشارة في قوله "كذا" يعود على لفظ الشيطان المتأخر في البيت قبله**..."المارغني** (1906)، **ص**. 55.

(47) الخراز، ورقة 73 ، ص 2.

رسمهم للقرآن، مبيّنًا أوجه صحته من الناحية الشكلية والدلالية، قاطعًا الطريق بذلك على طعن الطاعنين في صنيع الصحابة وفي الرسم القرآني[48].

لقد رأى ابن البناء أنه إذا كان من شرط الخط أو الرسم أن يكون متقنًا بحيث يستوعب جميع ما في النفس والضمائر من دلالات، فكيف يعتبر نقصًا في حق الصحابة أنهم عملوا على وضع معاني القرآن وفق رسوم خاصّة، تكشف للقارئ كل المعاني، لا سيما وأنهم كانوا أحرص الناس على ضبط القرآن خطًّا ونصًّا ومعنًى. والواضح من ذلك أن العيب لم يكن في خط الصحابة بل في قصور فيهم في التصور لدى المهتمين بهذا الموضوع[49].

ولو عدنا إلى تاريخ الخط عمومًا، والخط العربي خصوصًا، لوجدنا أن الكتابة البشرية قد انتقلت عبر تاريخها من رسم يحاول رصد المعاني بشكل مباشر إلى رسم يعتمد التجريد عصرا بعد عصر إلى أن وصلت الكتابة إلى طورها النهائي[50]. ومن هنا لا نستبعد أن الاختلافات التي جاءت عبر خط الصحابة هي اختلافات طبيعية ناتجة عن طور من أطوار الخط العربيّ لا عن نقص وانعدام الكمال في صناعتهم. ثم كيف يعقل أن يختلف الصحابة حول قضايا تبدو لأول وهلة ساذجة لا يمكن أن يختلف فيها اثنان، كبسط التاء والوصل والفصل في الخط وغير ذلك، كما أنه يجب أن لا ننسى أن عملية تدوين القرآن لم

(48) انظر غانم قدوري الحمد (1982) ص. 197-233. حيث ناقش موقف علماء السلف من ظواهر الرسم. وهذا المؤلف لم يصل إليه كتاب عنوان الدليل، يظهر ذلك من خلال عدم إشارته إليه، ولو وصل إليه لكانت دراسته أكثرعمقا وجدة.

(49) انظر عماد حاتم (1982)، الفصل الخاص بتاريخ الكتابة، ص. 159-170 و الفصل الخاص ب "الكتابة اللوغرافية"، ص. 175-194 والفصل الخاص بالكتابة المقطعية، ص. 199-207 يقول في حديثه عن الكتابة الأبجدية: "وكان ظهور هاتين الطريقتين – أي طريقة الأنموذج الساكن – الصوتي، وطريقة إضافة الحركات – في كتابة الصوتيات لدى الشعوب السامية، مشروطا بسببين، أولهما، سبب ديني، إذ لجأ العرب إلى استعمال هذه الحركات من أجل التعبير الدقيق عن الحركات الإعرابية بالنسبة لشعوب لم تكن تعرف العربية قبل الاسلام، وطبعات القرآن ما تزال تؤكد على التعبير الدقيق عن أدق هذه الحركات".

(50) المرجع نفسه، ص. 235.

تكن عملية فردية بقدر ما كانت عملية جماعية ساهمت فيها جميع مكونات الأمة الإسلامية القادرة، ونعني بذلك عموم الصحابة والنخبة التي كانت خبيرة بصناعة الخط العربي[51]. ومعلوم أن عملية التدوين قد شدّدت فيما شدّدت عليه على مسألة الرسم لارتباطها بعنصر الدلالة والإبانة عن المقاصد.

ومع مؤلف ابن البناء ندرك أن مسألة الخط، وإن كانت مرتبطة – وكما يظهر لأول وهلة – بجانب صناعي، فإنها عند التحقيق ترتبط بجانب إعرابي بياني وعقائدي أيضا، خاصة وأن خصوصيات المعاني الإسلامية تقسم الوجود إلى مدركات بشرية وإلى مالا يدركه البشر، كما تقسم العلم إلى علم بشري قائم موجود وعلم رباني كلي وغيبي.

إن ما اتجه إليه الصحابة كان عن قصد وحرص في رسم دلالات القرآن. بينما نجد أن عملية تقعيد الخط فيما بعد قد استوجبتها عملية تعريب الأمة الإسلامية وشدة الحاجة إلى الخط في شكل بسيط ومباشر، وهذه القضية تذكرنا بمسألة التعريب في العصر الجاهليّ وصدر الإسلاميّ والعصر العباسيّ، إذ عرَّب القدماء عن ذوق وسعة، وعرَّب المتأخرون عن حاجة وضيق أمام المد الحضاريّ للأمم المفتوحة[52].

(51) نذكر منهم زيد بن ثابت (ر) كاتب الوحي لرسول الله وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام. ينظر صحيح البخاري، المجلد3، ص. 416، وجاء في ابن فارس (1993): "وكان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كاتبون منهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وعثمان وزيد وغيرهم"، ص 40، وجاء فيه أيضا: "ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة في فقه اللغة بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر فكتبوا ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالواو ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنا في مثل "الخباء" و"الدف" و"الملة" فصار ذلك كله حجة وحتى كره من العلماء ترك اتباع المصحف من كره"، ص 42. وانظر: محمد المنوني (1982) في شكل الخط الحجازي وأن أصل المصاحف كانت بالخط المكي والمدني وأن لهذا الخط خصوصياته. و*غانم قدوري الحمد* (1982) ص. 232 وما بعدها، في أن الرسم بني على حكمة ذهبت بذهاب كتبه.

(52) يرى تمام حسان (1981) أن "الفصحاء الأولين عربوا عن عفو ومطابقة ذوق، ولكن المترجمين والمحدثين عربوا عن قصد ومراعاة حاجة، فكان لا بد أن يتسامح المتأخرون فيما تأنق فيه المتقدمون"، ص. 282.

وفي ظننا أن مسألة قلة الكتاب لأول الإسلام لا يمكن أن تعتبر معيارا لجودة الخط أو رداءته[53]، وذلك:

– لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – اتجه إلى تعليم الخط للصحابة، وأن الخط العربيّ في ذلك العصر استطاع أن يستوعب القرآن والحديث ومراسلات الرسول والصحابة بعده[54].

– أن الاهتمام بالخط كان يقصد منه الحفاظ على القرآن وسد الحاجات المتجددة في المجتمع الإسلاميّ الأول. وأن الإسلام ظهر وفي الأمة العربية كُتّاب يكتبون بالخط العبري وخطوط أخرى إضافة إلى الخط العربيّ.

ويمكن أن نجمل الآراء التي عللت الرسم العثماني قبل ابن البناء فيما يلي:

1 – طبيعة الخط في عصر التدوين الأول؛ أي عند تدوين القرآن[55].

2 – ضعف صناعة الخط عند الصحابة وعند العرب لكون الخط صناعة والصناعة لا يتقنها البدو[56].

3 – اختلاف القراءات وما نتج عنه من اختلاف الضبط عند الرسم[57].

---

(53) يقول ابن خلدون: "ومن حمير تعلمت مضر الكتابة العربية إلا أنهم لم يكونوا مجيدين لها شأن الصنائع إذا وقعت بالبدو، فلا تكون محكمة المذاهب ولا مائلة إلى الإتقان والتنميق لبون ما بين البدو والصناعة" المقدمة، ص. 330.

(54) انظر ابن عبد ربه الأندلسي: كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم لأكيدر دومه ولوائل بن حجر الحضرمي– الجزء الأول، ص. 255-256.

يقول ابن الجزري ج1 ص11: قد خولف صريح الرسم في موضع، نحو: (السموات والصلحات والبلا والصلوة والزكوة والربوا)، وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقا ويوافقها بعضها تقديرا، نحو: (ملك يوم الدين) فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف فقراءة الحذف تحتمله تحقيقا، كما كتب (ملك الناس) وقراءة الألف محتملة تقديرا، كما كتب (مالك الملك) فتكون الألف حذفت اختصارا "، فهل هذه المخالفة كانت عن قصد أم لا؟

(55) السيوطي ج. 2، ص. 166-167. والزمخشري (1953) ج. 2، ص. 79 ، و ابن الجزري ج. 1، ص. 7.

(56) ابن خلدون ص. 330.

(57) ابن الجزري ج1، ص. 11-33.

4 – مراعاة جانب القراءة، كالاختصار والتفخيم والترقيق ومراد الأصل[58].

وأما آراء ابن البناء فقد اعتمدت على تعليل يقوم على منطلقات منهجية، منها:

أ – اعتبار الخط العثماني توقيفًا، واعتبار مخالفته لخطوط الأنام ناشئًا عن علم ودراية وتحقق، فقد كان "خط المصحف الذي هو الإمام الذي يعتمده القارئ في الوقف والتمام ولا يعدو رسومه ولا يتجاوز مرسومه قد خالف خط الأنام في كثير من الحروف و الأعلام، ولم يكن ذلك منهم كيف اتفق بل على أمر عندهم تحقق"[59] :

ب – تحديد عناصر الاختلاف بين الرسم القياسي والرسم التوقيفي، وهي:

1 – الهمزة.

2 – الألف/الواو/الياء (حروف المد).

3 – الزيادة.

4 – النقص.

5 – البدل.

6 – الوصل والفصل.

7 – الإدغام.

ج – تحديد العناصر التصورية التي تحكم العلاقة بين اللفظ والخط والسمع وأثر ذلك على دلالة الملفوظ أو المخطوط.

(58) أبو عمرو الداني(1)، ص. 44.

(59) ابن البناء (1990)، ص 30-30.

د – تحديد العناصر التي تحدث التغاير، في الحروف والألفاظ، وهي حروف المد وبيان الآثار اللفظية والخطية وعلاقتها بالآثار الدلالية.

هـ – رصد العلاقات بين الصور اللفظية – التصاريف – وبين الصور المعنوية – تصاريف المعاني– انطلاقًا من مفهوم الوجود، ومفهوم الإدراك، والأشكال المتخيلة، من خلال الرسم أو اللفظ.

هكذا، يظهر أن ابن البناء ينطلق من تصور يشكل بناءً هرميًا، قاعدته المنطلقات النظرية، وقمته حدود الرسم والدلالات الناتجة عن القاعدة، ولقد سبق ابن البناء إلى وضع اصطلاح "صورة" للموجات الصوتية وللرسوم الخطية، كما أنه قام بالربط ربطًا اصطلاحيًا بين اللفظ والصوت، وحدد المخارج تحديدًا دقيقًا، فقال: "إن الخط المحسوس له صورة تدرك بالأبصار واللفظ المسموع له صورة تدرك بالآذان، ومحل اللفظ الصوت وهو من لدن محل الهمزة في أقصى الحلق إلى الشفتين، ثم إلى حيث يبلغ في الوجود. وفي الصوت تحدث الحروف المقطعة المسموعة في اللفظ، وما وراء الهمزة في الصدر، من الهواء المندفع في الحجاب، الذي به يكون التصويت لا يسمع"[60].

ويرى ابن البناء أنه لما كانت المعاني "تعتبر اعتبارين: تعتبر من باب الوجود بالفعل سواء كانت في الوجود أو لم تكن. والتنزيل في الخطاب بين هذه الأقسام صارت اللفظة بحسب ذلك منزلة في الاعتبارين التامين وأقسام الوجود فاحتاجت إلى فرقان".

ويضيف ابن البناء أنه إذا "بطنت حروف في الخط ولم تكتب فلمعنى باطن في الوجود عن الإدراك وإذا ظهرت فلمعنى ظاهر في الوجود إلى الإدراك، كما إذا وصلت فلمعنى موصول وإذا حجزت فلمعنى مفصول، وإذا تغيرت بضرب من التغير دلت على تغير في المعنى في الوجود يظهر في الإدراك"[61].

(60) ابن البناء (1990)، ص. 30-31.

(61) المرجع نفسه، ص. 33-34.

وهكذا نرى تماثل الصورة السمعية والصورة الخطية في تأدية معنى أو تصور، تكون الصورة السمعية سمة وعلامة ودليلا عليها.

والتحديد الدقيق لمخارج الحرف بين مبادئها وآخرها مكن ابن البناء من وضع حدود ما يسمع وما لا يسمع انطلاقًا من وضع الهمزة، يقول: "الهمزة مبدأ الصوت فلا صورة لها لأنها حد بين ما يسمع وما لا يسمع ولا يتأتى النطق بها ساكنة، ولا شيء من الحروف الساكنة ابتداء، إلا بتقديم الهمزة فلا بد من حركتها ضرورة"[62].

إن وضع الهمزة جعلها تستأثر بالحركات الثلاث حيث تكون لها بالاضطرار، بينما تكون لسائر الحروف الساكنة بالاختيار، وطبيعة هذه الحركات تتأثر وتؤثر في الصورة الصوتية والشكلية للهمزة: "فإذا طولت الهمزة بمد الصوت، حدثت حروف المد واللين الثلاثة، تابعة للحركات الثلاث، فلها صورة ظاهرة في السمع وهي الألف والواو والياء"[63].

ولما كان الانفتاح هو أصل الصوت، كان النصب أول الحركات، وأخفها في الحس على النفس: "ثم يعرض له الضم والكسر وأثقلها فعل الرفع، ودونه فعل الخفض"[64].

ويرى ابن البناء أن حروف المد قد وجدت في أول الحروف كما توجد في آخرها، حتى لما تنعدم صورة الهمزة في الخط[65]، وذلك لأن هذه "الحروف

(62) نفسه، ص.30، ويلاحظ تقارب وصف المخارج بين ابن البناء والفقيه الكيا الهراسي (انظر السيوطي (1987) ج.1، 36-37. ووضع ابن البناء للهمزة في أول مخارج الحروف يتوافق مع ما ذهب إليه سيبويه (1982)، ج4، ص 431، وابن جني (1985)، ج1 ص45، وقد ذهب الجرجاني علي (1985) إلى شبه ما جاء عند ابن البناء، فقال إن الكلام" أصوات محلها من الأسماع محل النواظر من الأبصار"، ص. 42.

(63) ابن البناء (1990)، ص. 31.

(64) المرجع نفسه، ص. 31.

(65) نفسه، ص. 32.

الثلاثة من حيث اتصلت بالهمزة كانت أول الحروف كلها لأنها في مقطع الهمزة والحروف بعدها في مقاطع أنفسها. وإذا تحركت الحروف وطولت بالمد تبعتها هذه الحروف الثلاثة أيضا. فكانت بهذه الجهة آخر الحروف كلها. وهي مع مد حرف في مقطعه بينما تظل الهمزة مفتقرة إلى حروف المد إذا عضدت في موضع الخط"[66].

ثم إن لهذه أحوالا مناسبة لأحوال الوجود حصل به بينها ارتباط به يكون الاستدلال [67].

الحرف	دلالته	صفته
الهمزة	الأصالة والمبادئ	لا صورة لها-متحركة
الألف	الكون بالفعل في الوجود	مفضلة، أول الحروف في الفصل بين ما يسمع وما لا يسمع متصلة بهمزة الابتداء
الواو	الظهور والارتفاع والارتقاء	جامعة، لأنها من غلظ الصوت وارتفاعه بالشفة معا إلى أبعد رتبة في الظهور
الياء	البطون	مخصصة لأنها عن رقة الصوت وانخفاضه في باطن الفم

ودلالة كل حرف ترتبط بالمعاني الاعتبارية، وعن هذا الارتباط تظهر الصفة، ويتضح السر في ظهور أو إخفاء الحرف والمعنى تعتبر من بابين [68].

- باب الوجود بالفعل "سواء كانت محصلة لنا أو لم تكن".

(66) نفسه، ص. 32.

(67) نفسه، 32.

(68) نفسه، ص.33. وانظر قيمة الأصوات في دراسة الأسلوب والدلالة في:

Pierre Leon Precic (1993).

- باب الإدراك والعلم "سواء كانت في الوجود أو لم تكن".

وينقسم باب الوجود بدوره إلى قسمين: ما يدرك وما لا يدرك، والذي يدرك على قسمين : ظاهر ويسمى الملك، وباطن ويسمى الملكوت"[69].

والذي لا يدرك نتوهمه على قسمين:

- ما ليس من شأنه أن يدرك معاني أسماء الله وصفاته وأفعاله.
- ما من شأنه أن يدرك لكن لم نصله بإدراك "وهو ما كان في الدنيا ولم ندركه ولا مثله، وما يكون في الآخرة وما في الجنة".

وينقسم الإدراك إلى قسمين:

- ما مدركه الضرورة والأخبار، وهو التجريبي.
- ما مدركه النظر والاعتبار، وهو الاعتباري[70].

ويستنتج ابن البناء من كل ما سبق أنه لا بد من فرقان وبيان بين الألفاظ، عن طريق تلك الحروف" فبالتنزيل في الخطاب بين هذه الأقسام صارت اللفظة بحسب ذلك مشتركة في الاعتبار بين البابين وأقسام الوجود فاحتاجت إلى فرقان. فيجعل الألف تدل على قسم الملكوت منه لأنها أبطن في الإدراك[71]. ويظهر، من تحليل ابن البناء، توقفه في كشف أسباب مخالفة الرسم العثمانيّ للرسم القياسيّ. كما يظهر أن الوقوف على هذه الرسالة من شأنه أن يلقي

(69) ابن البناء (1990)، ص 33. رغم التشابه والتماثل الذي يظهر لأول وهلة بين اهتمام ابن البناء في هذه الرسالة واهتمامات علماء الأوفاق والسيميا وغيرها بالحروف، فإن واقع الحال لا يشي بذلك إذ لكل توجه خاص، فلو عدنا مثلا إلى البوني ص. 302-355، الجزء الثالث الفصل الحادي والثلاثون وهو في الحروف وحالات الخواص، فإننا لا نجد تماثلا، إذ المنطلقات الأساسية للبوني هي وجود أسرار الكون والروح في الحروف العربية ولهذا نزل بها القرآن الكريم (وسر كتاب الله في الحروف)، بينما ينطلق ابن البناء من مرجعية فكرية خاصة.

(70) ابن البناء (1990)، ص. 34.

(71) المرجع نفسه.

الأضواء على كثير من القضايا التي اختلف حولها في اللغة العربية وفي القراءات والرسم، والتي ظلت دون جواب مقنع فيها. وبعد أن نشير إلى نماذج ابن البناء في التحليل سنعود إلى بعض تلك القضايا.

نلاحظ أن ابن البناء قد قام بتحديد خصائص الهمزة الصوتية والخطية، "فالهمزة من جهة الابتداء من الألف الذي هو ألف الحروف التي للمد واللين ثم معضد في مواضع بأحد هذه الحروف الثلاثة ويتأتى سقوطها. فإن تأتى سقوطها، خرجت عن أصالتها، فلم تعضد، إلا أن يكون في المعنى ما يقوي ظهورها فتعضد"[72].

وإذا كانت الهمزة في أول الكلمة فإنه لا يتأتى سقوطها وذلك[73]:

- للتحرك وانعدام السابق.
- لأنها مبدأ الحروف من جهة المعنى.
- لأنها تعضد بالألف لأنها أول الحروف مهما كانت حركتها.

أما إذا وقعت الهمزة آخر الكلمة فإنها تخرج عن أصالتها لوضعها محل الوقف والسكون "فإذا كان ما قبلها متحركا، مثل يستهزئ فإنه لا يتأتى سقوطها بإلقاء حركتها عليه، لأنه متحرك" ويصح النطق بها ساكنة وتعضد بحرف من جنس حركة ما قبلها (هيأ-يهيئ)، إلا أن يقوى معناها في الكلمة بحيث تكون مرتبة ظاهرة أصلية في الاعتبار فتعضد بحرف حركتها، مثل: (الملوا) أربعة أحرف، عضد فيها الهمزة بالواو وتنبيها على أن معنى الكلمة ظاهر للفهم، في قسم الملك من الوجود. فهؤلاء (الملوا) هم أرفع الطبقات وهم أصحاب الأمر المرجوع إليهم في التدبير فقوي معنى الهمزة فعضدت وزيدت الألف بعد الواو تنبيها على أنهم أحد قسمي الملأ فظهورهم هم بالنسبة إلى

(72) المرجع نفسه، ص. 35.

(73) المرجع نفسه، ص. 36.

القسم الآخر في الوجود إذ منهم التابع والمتبوع قد انفصلا في الوجود"[74]. فزيادة هذه الحروف ونقصانها ينوب مناب ذكر صفات الوجود.

ويدلّ على هذا التأويل ما جاء في قصة نوح في سورة (المؤمنون) في وصف الملإ بالذين كفروا. وبعده نسبوا إلى قومه وقالوا في الآية: "يريد أن يتفضل عليكم". وآخرها" فتربصوا به حتى حين" فلهم الأمر في قومه ولا يرون أحدًا من البشر (فوقهم) لقولهم "وَلَو شَاءَ اللهُ لأَنزَلَ مَلائِكة" فهؤلاء الطبقة العليا في الملإ. ثم طبقة أخرى دون هؤلاء يدّل عليها ما في قصة نوح أيضا سورة (هود)، فإنهم وصفوا بالذين كفروا وبعدها نسبوا إلى قومه مثل أولئك. وقال هؤلاء في الآية: "وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَينا مِن فَضْلٍ بَل نَظُنُكمْ كَاذِبِين" فارفع طبقة وأظهره في الوجود هم الذين عضدت همزتهم[75].

وفي باب الألف يقول ابن البناء "تزاد الألف باعتبار معنى زائد بالنسبة إلى ما قبله في الوجود مثل "أو لأ اذبحنه" أ، "لا أو ضعوا خلالكم" زيدت الألف تنبيها على أن المؤخّر أشد وأثقل في الوجود من "المقدّم" عليه لفظا. فالذبح أشد من العذاب والإيداع أشد فسادا من زيادة الخبال وظهرت الألف في الخط لظهور القسمين في العلم"[76].

ويقول في الألف الناقصة: "كل ألف تكون في كلمة لمعنى له تفصيل في الوجود إذا اعتبر ذاك من جهة ملكوتية أو صفة حالية أو أمور علوية مما لا يدركه الحس فإن الألف تحذف في الخط علامة لذلك، وإذا اعتبر من جهة ملكية، أو صفة حقيقية في العلم وأمور سفلية، ثبتت الألف. واعتبر ذلك في لفظتي القرآن والكتاب. فإن القرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في لفظتي

(74) نفسه.

(75) نفسه ، ص. 36-38.

(76) نفسه ، ص. 56.

القرآن والكتاب. فإن القرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في الكتاب. فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التنزيل، قال الله تعالى في هود: "ألر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكيمٍ خَبِيرٍ"[77].

ذكرنا فيما سبق أن بحث ابن البناء في تفسير دلالات الرسم العثماني يمكن أن تفيد في إعادة قراءة بعض القضايا التي طرحت في علوم القرآن وعلوم اللغة العربية، ونذكر من ذلك:

4. الإعجاز القرآني

معلوم أن درس الإعجاز قد ارتبط في بعض وجوهه بالبلاغة والفصاحة التي حازتها أساليب القرآن. ومن هنا يمكن أن نرى مسألة الدقة والفصاحة في ألفاظ القرآن الكريم من خلال طرح ابن البناء. يقول "الخطابي": "اعلم أن القرآن إنما صار معجزا لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنًا أصح المعاني، ثمّ اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات، هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام، موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى، الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة. ذلك أن في الكلام ألفاظًا متقاربة في المعاني، يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب، كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبُخل والشُّحّ، والنعت والصفة، وكقولك اقعد واجلس، وبلى ونعم، وذلك وذاك، ومن وعن ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف والصفات والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك، لأن لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها"[78].

(77) نفسه، ص. 65.

(78) الخطابي ، ص. 24-26.

وأما ابن البناء فقد أضاف توجهًا جديدًا حول دقّة القرآن في عرض معانيه، وهذا النوع أرقى من النوع الأول الذي ذكره الخطابي، إذ إن المباينة في الدلالة بالنسبة للدقة عند الخطابي تظهر من خلال مادة اشتقاقية مقابل أخرى؛ أي بين البُخل والشُّحّ والحمد والشكر، بينما تظهر عند ابن البناء من خلال مستويات الصوائت في العربية إضافة إلى "الهمزة"، وذلك من خلال التقوية والإثبات أو الحذف داخل نفس "المادة"، ويظهر ذلك من خلال دلالة لفظ "الملوا"، وهم أرفع الطبقات وأصحاب الأمر المرجع إليهم في التدبير"، ولفظ "الملوا" دون تقوية للهمزة. فيكون المعنى "طبقة دون الطبقة الأولى في الشرف"[79].

إن الدلالة المقصودة داخل المادة المذكورة تظهر من خلال حذف الألف كقوله تعالى: "والذين سعو في آيتنا معجزين "هذا سعي بالباطل ملكوتي لا يصح له ثبوت في الوجود من حيث هم "معاجزون" فسعيهم باطل في الوجود، وكذلك" وجاء وبسحر عظيم" و"جاءو ظلما وزورا" و"جاءو أباهم عشاء" و"جاءو على قميصه" هذا المجيء ليس على وجهه من حالة الوجود الملكي الصحيحة"[80].

5. تاريخ الخط العربيّ والعربية

كما أن نظرية ابن البناء قد تسعفنا في إعادة قراءة تاريخ العربية وعلاقتها باللغات السامية. وواضح أن الصوامت تؤدي فيها فكرة عامة "في حين تحدد الصوائت هذه الفكرة تحديدًا دقيقًا"[81]، ومن ثمَّ كان التعبير بالصوائت في اللغات السامية وليد عملية واعية، هدفها تحسين العلاقة بين الصوت اللغويّ والرمز الكتابي؛ أي بين ال "signifiant" وال [82] "signifiant".

(79) ابن البناء (1990)، ص. 37-38.
(80) المرجع نفسه، ص. 58-59.
(81) رامز البعلبكي (1981)، ص. 321.
(82) المرجع نفسه، ص. 331.

وتتميز العربية عن غيرها من اللغات السامية في كون الفرق فيها بين الصوائت القصيرة الطويلة فرقا فونيميا؛ أي "أن معنى الكلمة قد يختلف بحسب طول الصائت، كالفرق بين قتل وقاتل، وبين خمر وخمور"[83].

وإذا كان الأمر كذلك، فإن آراء ابن البناء تقترب كثيرًا من جوهر الصوائت الذي اعتمدته العربية في الدلالة. ومن ذلك رأيه في الواو التي يرى أنها إذا زيدت دلّت"على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعلى طبقة وأعظم رتبة "[84]، ولعلّ هذا ما يفسر وجود الواو في أسماء الأعلام القديمة "كنزرو" الذي وجد في نقش النمارة و"فهرو" في نقش أم الجمال الأول.

وفيما يفسر لنا ابن البناء زيادة الواو "بالظهور" وفيما يظهر لنا من خلال ذلك أن الأعلام قديمًا كانت تزاد فيها الواو لظهورها بين أفراد جنسها – وتلك وظيفة العلم– تجد رمزي البعلبكي يفسر ذلك تفسيرا غير مقنع[85]، يقول: "ونزرو" نزار "بلا خوف"، أما الواو التي تظهر كتابة فمألوفة في كتابة الأعلام في النبطية والتدمرية، وقد بقي منها في العربية حرف واحد هو عمرو قيل إنه يكتب بالواو في الرفع والجر تفرقة بينه وبين عمر[86]. ولهذا فاعتباره "كتابة الواو" مع أغلب أسماء الأعلام راجعة إلى مبحث الإملاء ولا علاقة لها مطلقا باللغة[87]،لا يستند إلى أساس علمي مقبول ومعلل بالأدلة الكافية.

ونفس الشيء يمكن أن نقوله عن "مد التاءات وقبضها"، حيث لم يطالعنا البعلبكي بتفسير يساير واقع "التاء" في الكتابات السامية وفي الرسم العثماني ك "ال ه ت"؛ أي "الهة"، و"ب رت"؛ أي "ابنة"، و"ش ن ت"؛ أي سنة[88] أو

(83) نفسه، ص. 358.

(84) ابن البناء (1990)، ص. 87.

(85) وهذا لا يخرج عن تعليل النحاة القدامى.

(86) رامز البعلبكي (1981)، ص. 132-133.

(87) المرجع نفسه، ص. 160-162.

(88) نفسه، ص. 168-177.

"الرحمت" و"النعمت" وغيرها من الألفاظ في القرآن، والتي رأى ابن البناء أنها جاءت في الاسم المفرد المضاف الذي فيه علامة التأنيث، وذلك أن هذه الأسماء لما كانت يلازمها الفعل صارت تعتبر اعتبارين:

– أحدهما من حيث هي أسماء وصفات، وهذا تقبض فيه التاء.

– والثاني من حيث يكون مقتضاها فعلا وأثرًا ظاهرًا في الوجود، فهذا تمد فيه التاء كما تمد في: قالت وحقت. وجهة الفعل والأثر ملكية ظاهرة، وجهة الاسم والصفة ملكوتية/باطنة.

فمن ذلك "الرحمة" مدت في سبعة مواضع للعلة التي ذكرت يدل عليه ما جاء في أحدها "إِنَّ رَحمتَ الله قَرِيبٌ من المُحْسِنِين" فوصفها على التذكير فهو الفعل، وكذلك "فانظر إلى أثر رَحمت الله"، والأثر هو بالفعل ضرورة[89].

لقد كان التوجه المعياريّ القائم على الفصاحة والشيوع، سندًا مهمًّا للدراسات المعجمية والنحوية التي قعدت للعربية، "ويتضح الاعتماد على معيار الفصاحة في مجال المعجم في كون الذين دنوا اللغة وألفوها في قواميس قد جعلوا الفيصل بين ما ينبغي قبوله وما ينبغي رفضه هو (كلام العرب) أو (لغة العرب)[90]"، ومن جهة أخرى "وعلى مستوى الدرس النحويّ والصرفيّ استعملت (الفصاحة) أيضا معيارًا لوضع القواعد وتعميمها. فالكلام الذي استنبطت منه القواعد هو (كلام العرب) الذي لا يخرج عن حيز القبائل المسموح بالاستشهاد بلغتها في إطار الزمن والمكان المحددين. وداخل هذا الإطار العام (للفصاحة)، وقع أيضا ترتيب الكلام في درجات حسب الكثرة والقلة والقياس والشذوذ، فالكثير المطرد هو الأفصح والقليل أو الشاذ يترك جانبا ليحفظ ولا يقاس عليه"[91].

(89) ابن البناء (1990)، ص.109-111.

(90) عبد العلي الودغيري (1989)، ص. 50.

(91) المرجع نفسه، ص. 51.

وهذه المبادئ؛ أي الكثرة والقلة والقياس والشذوذ، هي التي دفعت القدماء إلى إهمال خصوصيات الرسم العثمانيّ من الناحية اللغوية والنحوية، فقد "قال ابن درستويه: "خطان لا يقاس عليهما خط المصحف وخط تقطيع العروض". وقال أبو البقاء في كتاب "اللباب": "ذهب جماعة من أهل اللّغة إلى كتابة الكلمة على لفظها إلا في خطّ المصحف، فإنهم اتبعوا في ذلك ما وجدوه في الإمام، والعمل على الأول.

فحصل أن الخط ثلاثة أقسام: خطّ يتبع به الاقتداء السلفي، وهو رسم المصحف، وخط جرى على ما أثبته اللّفظ وإسقاط ما حذفه، وهو خطّ العروض، فيكتبون التنوين ويحذفون همزة الوصل. وخطّ جرى على المعروفة، وهو الذي يتكلم عليه النحويّ"[92].

وفي رأينا أن الاستناد إلى قاعدة القلّة والكثرة بعيدا عن ظواهر الرسم العثماني، دفع إلى إسقاط بعض الملامح المهمة في اللّغة العربية، ومن المعلوم أنه "من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى علم القراءات القرآنية، مشهورها وشاذها، لأن روايتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة"[93]. وإذا كان الأمر كذلك فإن الظواهر الخطية لا يمكن أن تكون بدعا على اللغة العربية، لما سبق أن بيناه.

وهكذا نضيف إلى الجانب اللغويّ للقضايا الدلالية النيي تضيفها الهمزة حسب موقعها من الكلمة، والتي تضيفها حروف المد واللين عند زيادتها أو حذفها، كما نضيف إلى الجانب النحويّ الخصوصيات الدلالية المرتبطة بالعناصر المذكورة، من ذلك قول ابن البناء: "وكذلك الألف الزائدة في الجموع السالمة والمكسرة وفي مصادر بعض الأفعال مثلا القانتات والقانتين والأسرار والجلال

(92) الزركشي (1957) : 376/1.

(93) عبد الصبور شاهين (1966) ، ص. 7.

والإكرام واختلاف واستكبار، فإنها كلها وردت لمعنى فصل اشتمل عليه معنى تلك اللفظة فتحذف حيث يبطن التفصيل، وتثبت حيث يظهر"[94].

وقوله: "اعلم أن الموصول في الوجود توصل كلمته في الخط كما توصل حروف الكلمة الواحدة. والمفصول معنى في الوجود، يفصل في الخط كما تفصل كلمة عن كلمة.

فمن ذلك "إنما بكسر الهمزة، كله موصول إلا حرف واحد. "إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ" فصل حرف التوكيد لأن حرف "ما" يقع على مفصل فمنه خير موعود به لأهل الخير، ومنه شر موعود به لأهل الشر، فمعنى "ما" مفصول في الوجود والعلم.

ومن ذلك "أنما" بفتح الهمزة كلها موصول إلا حرفان "وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ"، "وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ". وقع الفصل عن حرف التوكيد إذ ليس لدعوى غير الله فعل في الوجود إنما وصلها في العدم والنفي.

ويدلك عليه قوله تعالى عن المؤمن "لا جرم أنما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة". "فوصل "أنما" في النفي وفصل في الإثبات لانفصاله عن دعوة الحق"[95].

(94) ابن البناء (1990)، ص. 68.

(95) المرجع نفسه، ص. 119-120.

المصادر والمراجع:

1 – البعلبكي رامز (1980): **الكتابة العربية والسامية**، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1981.

2 – بروكلمان (1974): **تاريخ الأدب العربي**، تر. عبد الحليم النجار، مصر 1974.

3 – محمد بلاجي: **"الكتابة والجسد: قراءة في الخيال الشعري"**، مجلة المناهل العدد 51، السنة 21، (1487-1996).

4 – أحمد البوني : **"شمس المعارف الكبرى"**، المكتبة الثقافية، بيروت.

5 – التينسي التلمساني: **الطراز في شرح ضبط الخراز**، مخطوطة الخزانة العامة، 1939د.

6 – الجرجاني علي(1985): **"الوساطة بين المتنبي وخصومه"**، تح هاشم الشادلي دار إحياء الكتب العربية، 1985.

7 – ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، تح. علي محمد الطباع ، دار الفكر، دمشق.

8 – عزة حسن (1986): **مقدمة تحقيق كتاب المحكم في نقط المصاحف**، دار الفكر، دمشق ط 2، 1986.

9 – الخراز: **"عمدة البيان ومورد الظمآن في الرسم والضبط"**، مخطوط الخزانة العامة رقم 1371د و1147د.

10 – الخطابي: **بيان إعجاز القرآن** (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تح. محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ص. 24-26.

11 – ابن خلدون : **المقدمة**. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.

12 – عماد حاتم (1982): **"فقه اللغة وتاريخ الكتابة"**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، ليبيا، ط1، 1982.

13 – حاجي خليفة: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار العلوم الحديثة، بيروت.

14 – أبو عمرو الداني: **المقنع**، دار الفكر، ط1، دمشق.

15 – الزركشي (1957): **البرهان في علوم القرآن**، القاهرة، ط1، 1957.- عبد الصبور شاهين (1966): **القراءات القرآنية قي ضوء علم اللغة الحديث**، دار القلم، 1966.

16 – الزركلي (1980) **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط 5، بيروت، 1980.

17 – الزمخشري(1953): **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، القاهرة، 1953، ج. 2، ص. 79.

18 – السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، المكتبة الثقافية ببيروت، ج. 2، ص. 166-167.

19 – هند شلبي(1990): **مقدمة عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت.

20 – عبد الواحد بن عاشر : **فتح المنان على مورد الظمآن**، مخطوط الخزانة العامة، 2124د.

21 – علال الفاسي(1985): **المدخل لعلوم القرآن والتفسير**، تح. عبد الرحمان الحديثي، مؤسسة علال الفاسي، مطبعة الدارلبيضاء، الدارالبيضاء، 1985.

22 – أحمد العلوي، **رواية الحرف والعدد العربيين**، المناهل، ع. 39، السنة 17، 1998.

23 – ابن القاضي، **جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بفاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973.

24 – عبد الرحمان بن القاضي : **بيان الخلاف والتشهير والاستحسان** وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه في التنزيل والبرهان وجرى به العمل بين الخلافات الرسمية، مخطوط الخزانة العامة رقم 1371د.

25 – ابن غازي (1970) : **فهرس ابن غازي**، تح. محمد الزاهي، دار المعز الدارالبيضاء 1970.

26 – غانم قدوري الحمد: **رسم المصحف**، دراسة لغوية تاريخية، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1402-1982.

27 – حمد بن فارس(1993): **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها**، تح. عمر فاروق الطحاوي، مكتبة المعاريف، بيروت، ط1، 1993.

28 – الكتاني: **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس ممن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، طبعة حجرية.

29 – رضا كحالة: **معجم المؤلفين**، دار الجيل للتراث العربي ، بيروت.

30 – عبد الله كنون: ابن البناء المراكشي: **ذكريات مشاهير رجال المغرب**، دار الكتاب اللبنانية بيروت.

31 – الماغرني(1906): **دليل الحيران على مورد الظمآن**، المطبعة العمومية، تونس، 1326هـ.

32 – مجاهد عبد الرحمن، (1982): **الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني**، مجلة الفكر العربي العدد 26، مارس 1982 – بيروت.

33 – مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية ، استانبول.

34 – أبوزيد المنجرة : **حواشي على شرح التينسي**، مخطوط الخزانة العامة، 1532د.

35 – ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

36 – محمد المنوني(1982): **"لمحة عن تاريخ الخط العربي"**، مجلة المناهل، ع.24، س9، 1982.

37 – ابن النديم. (1978): **الفهرست**، دار المعرفة ، بيروت.

38 – عبد العلي الودغيري(1980): **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1409-1989.

39 - Pierre Leon Precic de phonostylistique: Parole et expressivite-édition NATHAN, 1993.